

تونس في 08 ديسمبر 2025

النقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصة

عدد 2025/469

بيان إلى الرأي العام

عقدت الهيئة الوطنية للنقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصة اجتماعاً طارئاً يوم الجمعة 5 ديسمبر، تواصل إلى ساعة متأخرة من الليل، وذلك إثر فشل آخر اجتماع مع الصندوق الوطني للتأمين على المرض في التوصل إلى حلول عملية للأزمة المتواصلة، وعدم التوفيق في إصدار بيان مشترك.

وقد تم خلال الاجتماع تقييم الوضعية المالية الحرجية التي يمر بها قطاع الصيدليات الخاصة، الناتجة عن تواصل تأخير خلاص مستحقات الصيادلة، وهو تأخير لم يعد ظرفيّاً ولا استثنائياً، بل أصبح إشكالاً هيكلياً متراكماً منذ سنة 2015.

حيث سُجل تطور مقلق في معدلات التأخير:

- سنة 2015: حوالي شهرين،
- سنة 2019: بين 80 و 90 يوماً،
- سنة 2023: حوالي 110 أيام،
- سنة 2024: أكثر من 120 يوماً،
- سنة 2025: بلغ 150 يوماً، ووصل في عدة مناسبات إلى أكثر من ستة أشهر.

وإذ تذكر الهيئة الوطنية بأن الصيدليات الخاصة أمنت طيلة هذه السنوات توفير الأدوية للمواطنين رغم الصعوبات، فإنها تؤكد أن هذا الوضع جعل الصيادلة، بحكم الواقع والالتزام الأخلاقي تجاه المرضى، يتحمّلون أعباء مالية لا تدخل ضمن مهامهم، وهو أمر غير قابل للاستمرار لما يشكله من تهديد مباشر لاستمرارية الصيدليات وتوفّر الدواء.

وتفيد الهيئة الوطنية أن الأزمة الحالية ليست نتيجة قرار الصيادلة، بل نتيجة تراكم اخلالات مالية و هيكلية، وتحمل في هذا الإطار **كافة السلط والهيآكل المعنية** مسؤولية تواصل الوضع، في ظل غياب حلول تمويلية مستدامة، وعدم اتخاذ الإصلاحات الضرورية في الآجال المناسبة، رغم التبيّهات والمراسلات الرسمية الموجهة سابقاً إلى الجهات المختصة.

وأمام غياب حلول ملموسة وضمانات فعلية لاحترام آجال الخلاص، اضطررت الهيئة الوطنية، كإجراء وقائي ومسؤول، وبناءً على قرار المكتب الوطني، إلى إقرار تعليق العمل بصيغة الطرف الدافع بداية من يوم الاثنين 08 ديسمبر 2025، حمايةً لاستمرارية الصيدليات الخاصة، ولمختلف حلقات منظومة الدواء، ولضمان توفر الأدوية وعدم انهيار القطاع بصمت.

وتشدّد الهيئة الوطنية أن هذا القرار لا يستهدف المواطن ولا يمسّ من حقه في العلاج، بل يهدف بالأساس إلى حماية منظومة الدواء وضمان قدرتها على الاستمرار.

كما تجدد النقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصة استعدادها للعودة إلى العمل بصيغة الطرف الدافع فور توفر ضمانات جديّة لاحترام آجال الخلاص، وإرساء آلية تمويل مستدامة وشفافة تنهي تحمّيل الصيدلي أعباء لا تدخل ضمن مهامه.

وتدعو الهيئة الوطنية **كافة السلط المعنية** إلى تحمل **مسؤولياتها كاملة** والتدخل العاجل لإنقاذ منظومة الدواء، بعيداً عن الحلول الترقيعية أو تحمّيل الطرف الأضعف كلفة اختلالات المنظومة.

عن الهيئة الوطنية للنقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصة

